بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأزهر – بغزة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم إدارة الإعمال

بحث بعنوان :

أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية

د. وفيق حلمي الآغا
قسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

د. سمير مصطفى أبو مدللة
قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

Email.w_el_agha@yahoo.com

سبتمبر 2009

ملخص البحث

تعتبر الأزمة العالمية من الأزمات التي أثرت على العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل مباشر حيث يمكن معرفة أثر الأزمة العالمية على العلاقات الاقتصادية الدولية .

لمعرفة جذور الأزمة الحقيقية للأزمة العالمية و مكمن الخلل للأزمة العالمية و الأسباب الرئيسة وراء تراجع البورصات العالمية و مدى تأثير أزمة الائتمان العالمي على العلاقات الدولية وكيفية استغلال الرأسمالية المتوحشة الأزمات لتفرض نفسها و الحاجة إلى الإدارة الدولية في كيفية التصدي للازمة العالمية, حيث تأتي أهمية الدراسة من كونها الدراسة التي تتعقب الأزمة العالمية ومدي تأثيرها علي العلاقات الدولية . العمل علي فهم الإدارة الدولية لكيفية التصدي للازمة العالمية.

أن أهم أسباب عدم الفهم ترجع عادة إلي غموض "البديهيات" والمبادئ الأولية لعلم الاقتصاد، ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولي لكثير من الذين يتتبعون ظهور هذه ألازمه وعدم معرفتهم بأصول نشأتها حيث أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة لتوسع الغير منضبط في القطاع المالي في الوليات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم, بدأت الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم "ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكنى من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، حيث نجد من الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة هو توسع المؤسسات المالية في منح الأتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري والتي لا تتوافر لديها ضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها وفي عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري علي القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيراً حيث ان العلاقات الدولية مع الدول المعنية أدت إلي تأصيل الأزمة المالية في كثير من الدول الصناعية مما هدد الاقتصاد العالمي في معظم مجالاته ونحنو كدول نامية تأثرنا كثيراً بهذه الأزمة مما أعاق مسيرة التنمية الاقتصادية بشكل خاص وانعكاس أثار ذالك علي كافة النواحي الحياتية في الدول النامية.

مقدمة:

شهد العالم منذ ستينات القرن التاسع عشر عدة "انهيارات" مالية في انجلترا – باعتبارها في ذلك الزمن المركز المالي الأساسي للعالم، ولكن التاريخ الحديث لم يعد يتذكر هذه ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوربا في بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحرب العالمية الأولى.. ثم انتقلت الأزمة إلى الشاطئ الآخر من الاطلنطى حيث وقع الانهيار المالي الذي خلف الركود الكبير في سنوات 1929 – 1933 واستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك.

وفى ستينات القرن الماضي وقعت عدة أزمات منها أزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتشابهة في المكسيك والأرجنتين وكندا.. ثم انهيار بورصة لندن في أكتوبر 1987.. والأزمة الآسيوية التي عصفت ببلدان شرق آسيا في النصف الثاني من التسعينات وحدث بسببها انهيارات كثيرة في تايلنديا واليابان وكوريا وماليزيا واندونيسيا. وآخر الانهيارات الكبرى ما حدث بعد 11 سبتمبر الشهير في أمريكا.

في كل هذه الانهيارات كانت المسببات تختلف ظاهرياً.. أي السبب الذي يفجر الأزمة Trigger Mechanismكان مختلفاً.. ولكنها كانت تشترك فى ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومن ثم يبدأ منها الانهيار.. وهى ظهور أو بروز دين Debt كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق.. وتتشابه أيضاً في النتائج التي تتبع ذلك وهو ترسب ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم عطاله كبيرة وقد اعتبرت العطالة أخطر هذه المشاكل.

ولهذا كان أهم المترتبات الفكرية لهذه الانهيارات الاقتصادية هو المحاولة الجادة من قبل المفكر الاقتصادي البريطاني جون بنيارد كينز لمنع النتيجة النهائية وهى البطالة عن طريق تدخل الدولة – لاحظ الدولة وليس الأسواق – تدخلاً واسعاً لخلق طلب تنتج عنه عمالة تامة نتج عن هذا المجهود النظري الكبير لإصلاح حال الرأسمالية، ظهور نظام عالمي جديد بعد الحرب العالمية الثانية هو ما يعرف بنظام Britton Woods الذى نتج عنه قيام صندوق النقد الدولي (وهدفه منع الاختلالات المالية القصيرة بين الدول والناتجة عن تقلبات سعر تبادل أو صرف العملات والتي تؤثر سلباً في دول أخرى) والبنك الدولي الذي يتدخل مباشرة نيابة عن "حكومة العالم الجديد" بتقديم موارد مالية لخلق تنمية وإنشاء مشاريع ينعكس أثرها على سوق العمل ويساعد بهذا على خلق العمالة

وأردف نظام بريتون وودز لاحقاً بمنظمة التجارة العالمية لمعالجة اختلال عالمي جديد وهو ميلان شروط التجارة لصالح طرف معين (الطرف الأغنى) وظهور نتائج ذلك فى دين

(مرة أخرى دين!) العالم الثالث فى السبعينات والذي سعت حكومة العالم لسد ثغرته بزيادة العون في عقد التنمية الفاشل. وجاءت المحاولة الثانية الجادة لإصلاح فجوات النظام الاقتصادي العالمي بالسعي- عن طريق بازل 1 وبازل 2 لتقوية النظام المالي (المصرفى) العالمي بالتركيز على زيادة ملاءة رؤوس أموال المصارف ولكنها نسيت أمر السيولة اللازمة لهذه المصارف لان المصارف كانت تعتمد على الاستدانة من بعضها وكان يبدو ظاهرياً أنها لا تواجه مشكلة فى هذا الصدد حتى ظهرت المشكلة الحالية وتنبه القائمون على هذه الفجوة وأجلوا معالجتها لحين.. ولكنهم سدوا الفجوة مؤقتاً بتقديم السيولة من الدولة وليس من سوق ما بين المصارف.

مشكلة الدراسة :

تعتبر الأزمة العالمية من الأزمات التي أثرت على العلاقات الدولية بشكل مباشر حيث يمكن معرفة قمنا بتحديد السؤال الرئيس لهذه الدراسة وهي :

ما أثر الأزمة العالمية على العلاقات الدولية ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أسباب رئيسة وراء تراجع البورصات العالمية؟
- ما علاقة أزمة الائتمان العالمي بصناديق التحوط؟
- ما هي خطة الإنقاذ الأمريكية؟
- ما مدى أزمة الائتمان العالمي على المصارف الإسلامية؟
- ما مستجدات الأزمة العالمية في ظل العلاقات الدولية

أهداف الدراسة :

- التعرف علي جذور الأزمة الحقيقية للأزمة العالمية ومكمن الخلل للأزمة العالمية الأسباب الرئيسة وراء تراجع البورصات العالمية
- التعرف على علاقة أزمة الائتمان العالمي بصناديق التحوط
- التعرف على خطة الإنقاذ الأمريكية
- التعرف على مدى تأثير أزمة الائتمان العالمي على العلاقات الدولية
- التعرف على مدى أزمة الائتمان العالمي على المصارف الإسلامية

- وما هي التوقعات بشأن أزمة الائتمان العالمي و كيفية استغلال الرأسمالية المتوحشة الأزمات لتفرض نفسها
- التعرف على الحاجة إلى الإدارة الدولية
- التعرف على الإدارة الدولية في كيفية التصدي للازمة العالمية

أهمية الدراسة:

1. تأتي أهمية الدراسة من كونها الدراسة تتعقب الأزمة العالمية ومدي تأثيرها علي العلاقات الدولية .
2. العمل علي فهم الإدارة الدولية لكيفية التصدي للازمة العالمية.

الأزمة العالمية الحالية

يقف العالم مشدوهاً أمام ما يطلق عليه "الأزمة المالية" العالمية، فأكبر اقتصاد في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) مهدد بالانزلاق إلى هاوية الكساد والإفلاس، ومن أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا وأوروبا، فكيف حدث ذلك؟ ولماذا هي "أزمة مالية" أكثر منها "أزمة اقتصادية"؟ فهي أزمة في القطاع المالي ولكنها تهدد بإغراق الاقتصاد بأكمله. فكيف ولماذا؟

كل هذه أسئلة تقلق القارئ العادي الذي يريد أن يفهم. وقد طلب مني الكثيرون أن أحاول أن أقدم تفسيراً مبسطاً يساعد القارئ غير المتخصص علي فهم ما يجري أمامه من أحداث تبدو غير واضحة.

لأن أهم أسباب عدم الفهم ترجع عادة إلي غموض "البدهيات" والمبادئ الأولية لعلم الاقتصاد، فلذلك فلا أجد غضاضة في أن أبدأ بشرح هذه المبادئ الأولية.

وإذا كان الاقتصاد العيني هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخري.

ومن هنا ظهرت الحاجة إلي "أدوات" أو "وسائل" تسهل التعامل في الثروة العينية. لعل أولي صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة "الحقوق" علي الثروة العينية. فالأرض

الزراعية هي جزء من الثروة العينية وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجة الإنسان من المأكل وربما السكن وأحياناً الملبس.

ولكنك إذا أردت أن تتصرف في هذه الأرض فإنك لا تحمل الأرض علي رأسك لكي تبيعها أو تؤجرها للغير، وإنما كان لابد للبشرية أن تكتشف مفهوماً جديداً اسمه "حق الملكية" علي هذه الأرض. فهذا "الحق القانوني" يعني أن يعترف الجميع بأنك (المالك) الوحيد صاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها.

وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه "الأصول المالية"Financial assets ، باعتبارها حقاً علي الثروة العينية.

وأصبح التعامل يتم علي "الأصول المالية" باعتبارها ممثلاً للأصول العينية.

أن "النقود" أصبحت أصلا ماليا يعطي صاحبه الحق في الحصول علي ما يشاء من الاقتصاد، أي من السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد. والنقود في ذاتها ليست سلعة، فهي لا تشبع الحاجات، فهي لا تؤكل، ولا تشبع حاجة الملبس أو المسكن أو غير ذلك من متاع الحياة، فقط الاقتصاد العيني من سلع وخدمات يسمح بذلك.

ولكن النقود باعتبارها حقاً علي الاقتصاد العيني تسمح بإشباع الحاجات الحقيقية بمبادلتها مع الأصول العينية (السلع)، أي أن "النقود" هي أصل مالي أو حق علي الأصول العينية، فهي ممثل عن الاقتصاد العيني، ولكن وجودها والتعامل بها يساعد علي سهولة التبادل والمعاملات في السلع العينية.

إن يحصل العميل علي تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقوداً لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد. وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلي مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك.

وهكذا لعب القطاع المصرفي – والقطاع المالي بصفة عامة – دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها. ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار

أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني..

ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولي نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية علي نحو مستقل ــ إلي حد كبير ــ عما يحدث في "الاقتصاد العيني"،

يرجع ذلك إلي المؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد، وهناك ثلاثة عناصر متكاملة يمكن الإشارة إليها وتفسر هذا التوسع المجنون في إصدار الأصول المالية.

أما العنصر الأول فهو زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية Lever age، فما هو المقصود بذلك؟

حددت اتفاقية بازل للرقابة علي البنوك حدود التوسع في الإقراض للبنوك بألا تتجاوز نسبة من رأس المال المملوك لهذه البنوك، فالبنك لا يستطيع أن يقرض أكثر من نسبة محددة لما يملكه من رأسمال واحتياطي وهو ما يعرف بالرافعة المالية.

ورغم أن البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب، فإن ما يعرف باسم بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لا يخضع لرقابة البنك المركزي،

ومن هنا توسعت بعض هذه البنوك في الإقراض لأكثر من ستين ضعفاً من حجم رؤوس أموالها كما في حالةUBS ، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك Lyman كان أكبر، وهذه الزيادة الكبيرة في الاقتراض تعني مزيداً من المخاطر إذا تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث بالنسبة للأزمة العقارية، كما سنشير.

ولكن لماذا تتوسع المؤسسات المالية في الإقراض والاقتراض؟

لسبب بسيط، الجشعgreed ، فمزيد من الإقراض والاقتراض يعني مزيداً من الأرباح، أما المخاطر الناجمة عن هذا التوسع في الإقراض فهي لا تهم مجالس الإدارة في معظم هذه البنوك، والتي تهتم فقط بالأرباح قصيرة الأجل، حيث يتوقف عليها حجم مكافآت الإدارة، ومن

هنا ظهرت أرباح مبالغ فيها ومكافآت مالية سخية لرؤساء البنوك، وهكذا أدي الاهتمام بالربح في المدة القصيرة إلي تعريض النظام المالي للمخاطر في المدة الطويلة.

ولدت الأزمة الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه أزمة الرهون العقارية، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر للإقراض والاقتراض، فالحلم الأمريكي لكل مواطن هو أن يملك بيته، ولذلك فهو يشتري عقاره بالدين من البنك مقابل رهن هذا العقار، والأزمة بدأت فيما عرف بالرهون العقارية الأقل جودةsubprime ، فماذا حدث؟

يشتري المواطن بيته بالدين مقابل رهن هذا العقار، ثم ترتفع قيمة العقار، فيحاول صاحب العقار الحصول علي قرض جديد نتيجة ارتفاع سعر العقار، وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، ومن هنا التسمية بأنها الرهون الأقل جودة، لأنها رهونات من الدرجة الثانية،

وبالتالي فإنها معرضة أكثر للمخاطر إذا انخفضت قيمة العقارات، ولكن البنوك لم تكتف بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة، بل استخدمت "المشتقات المالية" لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.. كيف؟

عندما يتجمع لدي البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلي استخدام هذه "المحفظة من الرهونات العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريقsecuritization ، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بضمان هذه العقارات،

بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية فالبنك يقدم محفظته من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظة العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكه الحق في الاقتراض من البنك، ولكن البنك يعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر، للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخري،

وهذه هي المشتقات المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، بحيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخري، هكذا أدي تركز الإقراض في قطاع واحد "العقارات" علي زيادة المخاطر، وساعدت الأدوات المالية الجديدة "المشتقات" علي تفاقم هذا الخطر بزيادة أحجام الإقراض موجة تلو الموجة.

ويأتي العنصر الثالث والأخير وهو نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي علي المؤسسات المالية الوسيطة. حقاً تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية،

ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتي تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخري مثل بنوك الاستثمار وسماسرة الرهون العقارية أو الرقابة علي المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة علي الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وبالتالي تشجع المستثمرين علي الإقبال علي الأوراق المالية.

وقد تكاتفت هذه العناصر علي خلق هذه الأزمة المالية، ولم يقتصر أثرها علي التأثير علي القطاع المالي بزيادة حجم المخاطر نتيجة للتوسع المحموم في الأصول المالية، بل إنه هدد أحد أهم عناصر هذا القطاع وهو "الثقة"، فرغم أن العناصر الثلاثة المشار إليها ــ زيادة الاقتراض، وتركيز المخاطر، ونقص الرقابة والإشراف ــ كافية لإحداث أزمة عميقة،

فإن الأمور تصبح أكثر خطورة إذا فقدت الثقة أو ضعفت في النظام المالي الذي يقوم علي ثقة الأفراد، ويزداد الأمر تعقيداً نتيجة للتداخل بين المؤسسات المالية في مختلف الدول، فجميع المؤسسات المالية ــ وبلا استثناء ــ تتعامل مع بعضها البعض، وأي مشكلة عويصة تصيب إحدي هذه المؤسسات، لابد أن تنعكس بشكل مضاعف علي بقية النظام المالي العالمي "العولمة".

وهكذا نجد أن الأزمة المالية الحالية هي نتيجة للتوسع غير المنضبط في القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن ورائه في بقية دول العالم المتقدم، والسؤال: هل يمكن التجاوز عن هذا الاقتصاد المالي بأدواته المتعددة ومؤسساته الكثيرة؟ للأسف لا يمكن.

الأصول المالية أصبحت مثل الدورة الدموية في الجسم، فلا يكفي أن يكون في جسم الإنسان أعضاء رئيسية مثل القلب والمعدة والرئتين، بل لابد من دورة دموية تنقل الغذاء وتطلق الحركة في جسم الإنسان، وهكذا أصبح الاقتصاد لا يكتفي بالمصانع والأراضي الزراعية، بل إن ما يحركها هو أصول مالية مثل الأسهم والسندات والنقود، وهناك الادخار والاستثمار الذي يتحقق من خلال أدوات مالية، ولذلك فإن علاج الأزمة المالية ضروري ولا يمكن تجاهله.

الأزمة العالمية الحالية

بداية الأزمة الجديدة انطلقت مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، هي "ليمان براذرز" عن إفلاسها الوقائي، وهذه كانت بداية رمزية خطرة، لأن هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من مذبحة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية، التي تأسست في القرن التاسع عشر، وهذا ما أكّـد تنبُّـؤات ألن غرسيبان، رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق، بأن مؤسسات مالية كُـبرى جديدة ستسير على درب "ليمان براذرز".

جذور الأزمة العالمية

وهل هي عابرة سببها اضطراب سوق العقار أو انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي أو انخفاض، ثم ارتفاع أسعار الفائدة أو "مجرّد حركة تصحيحية في الأسواق المالية"

أم أنها معضلة بنيوية (كما ترى "فاينانشال تايمز" الرأسمالية) سببها الأعمق العولمة النيو – ليبرالية المُنفلتة من عقالها والفجوة التي لا تني تتوسّع في داخل الدول بين الفقراء والأغنياء، والتضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية والطاقة؟

خلال حقبة العولمة النيو – ليبرالية التي بدأت في سبعينات القرن العشرين، مرّت المراكز الرأسمالية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، بعملية "لا تصنيع" أو نزع التصنيع (deindustrialization)، انتقلت بموجبها الرأسمالية الغربية من الاعتماد على الأسواق المحلية – القومية إلى الشكل المُـتعولم الحالي من العولمة عبر نقل الصناعات الثقيلة الملوّثة إلى الصين والهند وغيرهما.

وترافق ذلك مع "تحرير" أسواق المال ونزع كل القيود المنظَمة لها، مما أدّى إلى هجرة جماعية للرساميل إلى "الجنّات الآسيوية" وأيضاً إلى تقسيم عمل دولي جديد:

التكنولوجيا المتطورة والبحث والتطوير والسلع "الخاصة" (الخدمات المالية) في المراكز الرأسمالية والعمليات الصناعية التقليدية في الأطراف.

هذا التطور لم يؤدِّ فقط إلى خلق بطالة واسعة النِّطاق في الغرب، بل أيضاً إلى توسّـع هائل للأسواق المالية التي تعولمت بسرعة، فبات القطاع المالي في بريطانيا، على سبيل المثال، مسؤولاً عن نصف النمو الاقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي – العقاري في أمريكا حتى عام 2006، وكِـلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي.

بدأت الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم والتي أرجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم "ساب برايم" والتي تمنح للراغبين في السكنى من دون الاشتراط بأن يكون للمقترض سجل مالي قوي، والتي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، وقد كانت أسهم القطاع المصرفي وعلى وجه التحديد بنوك يو بي إس، وإتش إس بي سي، وباركليز قاطرة الانهيار في أسعار الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضررا خلال الأزمة، وهو أمر لفت أنظار المحللين الماليين الذين فسروا ذلك بأن المستثمرين في البورصة لا يعرفون أي البنوك معرضة لمشكلات الائتمان العقاري ومدى خسائرها المحتملة، فبدأ الجميع في البيع بشكل هستيري.

وعلى هذا الصعيد علقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ بداية العام الماضي 2006 وحتى الآن، وذكرت شركة "كونتري فاينانشيال" أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جديا، وأخيرا أعلنت شركة "هوم مورتجيج إنڤستمنت" إفلاسها، وانخفضت الإيرادات ربع السنوية لشركة "تول بروذرز" العقارية، وأعلنت شركة هوم ديبو العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضا بسبب تراجع سوق العقارات السكنية.

وعلى الرغم من كل الإجراءات إلا أن هذا لم يؤد إلى منع انتشار الظاهرة عالميا، والتي عبرت عن نفسها في تراجع أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونج كونج وإندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان كان تراجع سوق الصين أقل من نظيراتها الآسيوية حيث أعلنت البنوك في الصين أنها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، وفي أوروبا وصف المحللون الماليون الأزمة هناك بأنها أزمة خطيرة تهدد النظام المالي الأوروبي ولكنها ليست كارثية، وقد تراجعت أسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدنمارك وفنلندا وانخفض مؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني وداكس الألماني وكاك 40 الفرنسي وڤوستي البريطاني وميبتل الإيطالي وتوبكس الأوسع نطاقا والذي سجل أدنى نقطة منذ نوفمبر من العام الماضي 2006 ومؤشر نيكاي الياباني الذي أقفل عند أقل معدل له منذ ثمانية أشهر، وذلك بعد أن انعكست مشاعر المستثمرين المضطربة بشكل واضح على مؤشر داو جونز الصناعي الذي اهتز بعنف لينخفض إلى مستويات أدنى من حاجز الـــ 13000 نقطة، بينما فقد مؤشر ناسداك نحو 1.7 من قيمته.

مكمن الخلل في الأزمة العالمية

لقد شهدت القروض الموجهة لضعيفي الملاءة طفرة في أمريكا خلال الأعوام الأخيرة ولم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على قرض سكني.

فإذا كانت الجدارة الائتمانية لطالب القرض متدنية أو كان لديه تاريخ بالإفلاس، فهذا لا يهم. وإذا كان دخله متدنياً إلى حد لا يكفي للتأهل للحصول على قرض، فكل ما عليه أن يفعله هو محاولة الحصول على القرض من خلال تعبئة طلب خاص "يصرح فيه عن دخله" (ويكتفي البنك بذلك وإن كان يتعين عليه التحقق من بيان الدخل).

وإذا كان طالب القرض يشعر بالتوتر من أن الجهة المقرضة يمكن أن تستعلم عن "الدخل المصرح" فكل ما عليه هو زيارة موقع شركة معينة على الإنترنت ومقابل رسوم مقدارها 55 دولارا سيساعدك المأمورون العاملون في هذه الشركة الصغيرة (مقرها ولاية كاليفورنيا) في الحصول على قرض بتوظيفك على أنك "مقاول مستقل". وسيعطونك إشعارات بالرواتب لتكون "دليلاً" على الدخل، وإذا دفعت رسماً إضافياً مقداره 25 دولاراً فإنهم يضعون مأموري الهاتف الذين يردون على المكالمات ويجيبون أجوبة تعطي عنك صورة براقة إذا احتاج البنك إلى الاستفسار عن وضعك.

لعل أكثر جانب سقيم بالنسبة لسوق القروض لضعيفي الملاءة في السنوات الأخيرة هو أن الجهات المقرضة بلغت من السخاء في تزويد القروض للمقترضين الفقراء حداً جعل القلة القليلة منها فقط هي التي تقوم بالاستفسارات إن فعلت ذلك أصلاً.

أسباب رئيسة وراء تراجع البورصات العالمية

زادت الأمور توترا بعد فشل بنكي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي في التخفيف من حدة تراجع المؤشرات على الرغم من ضخ نحو 121.6 مليار دولار لطمأنة المستثمرين ووقف نزيف التراجع، حيث إنه خلال يوم واحد من التعامل فقد مؤشر داو جونز قرابة 400 نقطة في حين تراجع مؤشر ستاندرد آند بورز بواقع 150 نقطة.

العامل الأول.. توسع المؤسسات المالية في منح الائتمانات عالية المخاطر للشركات والمؤسسات العاملة في مجال الرهن العقاري، والتي لا تتوافر لديها الضمانات المالية الكافية لسداد التزاماتها تجاه الجهات المقرضة ووصل الأمر إلى حد معاناة هذه الجهات من عدم توافر السيولة اللازمة لتمويل أنشطتها.

العامل الثاني.. يكمن في عدم قدرة مؤسسات التمويل العقاري على القيام بعمليات الاستحواذ التي أعلنت عنها الحكومة الأمريكية أخيرا، وذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه العمليات، وهو ما أعطى مؤشرا سلبيا لأداء الاقتصاد الأمريكي.

العامل الثالث.. الذي كان له بالغ الأثر في تراجع البورصات الأمريكية هو عجز الحكومة عن توفير فرص العمل التي كانت قد أعلنت عنها في وقت سابق، مما ولد شعورا لدى المستثمرين بأن أكبر اقتصاد على مستوى العالم يمر بأزمة حقيقية، ومن المعروف أن أسواق المال بالغة الحساسية لمثل هذه المؤشرات فكان التراجع الحاد في كافة مؤشرات البورصات الأمريكية.

ومن المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطا عضويا بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، بمعنى أن الشركات الصناعية في هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى 70% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع مثلما حدث خلال الأسابيع الماضية تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر، نظرا لأن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ في التخلص عما بحوذتها من أسهم، وتزداد عمليات البيع في كافة أسواق المال مما يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي، أخذا في الاعتبار أن مؤسسات المال العالمية سواء كانت أمريكية أو أوروبية تحرص على تنويع محافظها المالية عن طريق الاستثمار في كافة بورصات الأوراق المالية بما فيها البورصات الناشئة، وذلك لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم في أي من البورصات العالمية.

والعاصفة لم تهدأ بعد تواصل اقتلاع مؤسسات أخرى في مقدمتها "المجموعة الأمريكية العالمية" التي تعد واحدة من أكبر شركات التأمين في العالم التي بدأت تترنح مع خسارة أسهمها لنحو 61 في المائة من قيمتها.

كما أن أعراض العدوى بدأت تصيب عددا من المؤسسات الأخرى حيث خسر بنك "واشنطن ميوتوال" 27 في المائة من قيمة أسهمه ونزلت قيمة أسهم جنرال إليكتريك بنسبة 8 في المائة وتملك الخوف باقي البنوك التي بدأت تضيق الخناق على عمليات الإقراض مما يهدد المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي المتمثل في الائتمان فيما بلغ الدولار أضعف حالاته أمام الين الياباني منذ نحو 10 سنوات.

وتراجعت أسهم سيتي جروب، أكبر بنوك أمريكا، بنسبة 15 في المائة ليصل سعر السهم إلى 24. 15 دولار في أقل مستوى له منذ عام 2002، وتلاه بنك أوف أمريكا بنسبة 21 في المائة ليصل إلى 55. 26 دولار، وهو أقل سعر له منذ يوليو/تموز 1982 بعد أن قبل شراء ميريل لينش مقابل 50 مليار دولار، وخسرت أسهم أمريكان إكسبريس، أكبر شركات بطاقات الائتمان الأمريكية، 9. 8 في المائة من قيمتها ليصل سعر الواحد منها إلى 48. 35 دولار.

كما هبطت أسهم غولدمان ساكس بنسبة 12 في المائة وتراجعت أسهم جي بي مورغان تشيس آند كومباني بنسبة 10 في المائة. أما مورغان ستانلي، أكبر شركات التعامل في الأوراق المالية للخزانة الأمريكية، فقد هبطت أسهمها بنسبة 14 في المائة.

وقد أدت الأزمة حتى الآن إلى اختفاء 11 بنكا من الساحة، من بينها بنك إندي ماك الذي يستحوذ على أصول بقيمة 32 مليار دولار وودائع تصل إلى 19 مليار دولار.

وتوقع كريستوفر والين، العضو المنتدب لشركة أبحاث "تحليلات المخاطر المؤسسية" أن يتم إغلاق ما يقرب من 110 بنوك تصل قيمة أصولها إلى حوالي 850 مليار دولار وذلك بحلول منتصف العام القادم.

ويصل العدد الإجمالي لمؤسسات المال الواقعة تحت مظلة التأمين الفيدرالي إلى 1800 مؤسسة تستحوذ كلها على ما يقرب من 13 تريليون دولار من الأصول والممتلكات.

يذكر أن إجمالي الدين الحكومي الداخلي والخارجي في الولايات المتحدة قد بلغ حتى الآن أكثر من 11 تريليون دولار. وتأتي الصين في مقدمة الدول الدائنة للولايات المتحدة حيث قدمت ما يقرب من 450 مليار دولار وتليها بريطانيا ثم اليابان ثم السعودية.

كما أن العجز في الموازنة الأمريكية بلغ 450 مليار دولار بينما زاد العجز التجاري عن 65 مليار دولار.

يذكر أيضا أن القيمة السوقية لــ8 مؤسسات مالية عالمية تراجعت بنحو 574 مليار دولار خلال فترة عام واحد فقط كانعكاس للتدهور الذي تشهده الأسواق العالمية والذي تأثر به القطاع المصرفي والمالي بشكل أكبر.

على أية حال فان الأزمة الراهنة هي في الواقع جزء من أزمات أكبر ضربت النظام المالي الأمريكي في السنوات الأخيرة وكانت فد بدأت بانفجار فقاعة "الدوت كوم" إلى ذوبان قطاع العقارات، وانتهاء، الآن، بإفلاس مصارف كبرى كانت معتمدة على هذين القطاعين.

<u>خطة الإنقاذ الأمريكية من الأزمة العالمية</u>

وزارة الخزانة الأمريكية كشفت تفاصيل الخطة الحكومية لإنقاذ القطاع المصرفي في الولايات المتحدة وذلك بعد الإعلان عن رصد 700 مليار دولار لتنفيذها.

وجاء في بيان لوزارة الخزانة إن الخطة تتيح لوزير الخزانة هنري بولسون بالتنسيق مع رئيس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) الحصول على الصلاحية التي تخوله شراء أصول بنوك وشركات ومؤسسات مالية أخرى طالما كان ذلك ضروريا لتثبيت الأسواق المالية.

لكن الخطة التي وصفها بوش بأنها "ضخمة لأن المشكلة هائلة" سترفع سقف الدين الأمريكي العام من مستوى 10.6 إلى 11.3 تريليون دولار وهو ما من شأنه أن يزيد الضغوط بشكل كبير على مجمل الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني بشدة من نزيف السيولة بسبب الحرب في العراق وأفغانستان.

وفي محاولة لاحتواء الاضطرابات في أسواق المال، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية أيضا أنها ستدعم بـــ 50 مليار دولار صناديق الاستثمار التي تتعامل في سوق النقد وانخفضت قيمة أسهمها عن دولار واحد.

وقال وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون أن التدخل غير المسبوق والشامل للحكومة، يعتبر الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأمريكي بشكل أكبر، موضحا أن خطة وزارته تركز على إنشاء وكالة حكومية جديدة من شأنها ابتلاع كافة الأصول التي تهوي بالمؤسسات المالية الأمريكية. وتعليقا على التدخلات الحكومية الأمريكية، قال رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي بن برنانكي إنها ضرورية لضمان ألا تؤدي الديون المعدومة إلى انهيار النظام المالي والاقتصاد.

ولم تكن الخسائر التي تكبدتها الأسهم في بورصات نيويورك يوم "الاثنين الأسود" بتاريخ 2008/9/15 سوى غيض من فيض كما يقال حيث يحوم شبح الإفلاس حول عدد من المؤسسات التي تشكل ركنا مهما من أركان النظام المالي الأمريكي. وقدرت خسائر وول ستريت في ذلك اليوم بحوالي 600 مليار دولار، وهي الأسوأ منذ الخسائر التي تكبدتها غداة هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001.

تأثير الأزمة العالمية على العالم العربي

بقيت أسواق الأسهم العربية بمنأى عما يحدث في الأسواق العالمية، وشهدت خلال الفترة الماضية من شهر 9/ 2007 تقلبات شبه طبيعية والسبب في ذلك يعود إلى أن غالبية اللاعبين في هذه الأسواق هم من المستثمرين الأفراد الذين ليس لهم تواجد يذكر على الساحة العالمية، إضافة إلى قلة الترابط بين أسواقنا والأسواق الدولية.

أما المستثمرين من بنوك ومؤسسات وشركات عالمية والذين استثمروا في السندات المغطاة بأصول عقارية أو في صناديق التحوط التي تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية الراهنة فهؤلاء سيتعرضون لخسائر يصعب الآن تقديرها.

إن انكشاف المصارف العربية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً. فمعظم البنوك العربية لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات، أما البنوك التي لها حيازة في صناديق تحوط تستثمر في سندات مغطاة بأصول عقارية فخسارتها ستكون بقدر حيازتها لمثل تلك الأصول. وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني "ستاندرد آند بورز" أخيراً فإن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد على 1% من مجموع أصول هذه البنوك.

إن التقلبات الحاصلة في أسواق المال العالمية سيكون لها بعض الأثر على البورصات العربية، خصوصاً أسواق الأسهم التي تسمح للمحافظ العالمية الاستثمار فيها. ففي فترات الأزمات يتجه المستثمر إلى تخفيض نسبة المخاطرة لديه ويتحول من الأسواق الناشئة إلى استثمارات أكثر سيولةً وأماناً مثل السندات الحكومية. وعلى الرغم من صغر حجم تدفقات محافظ الاستثمار العالمية إلى أسواقنا المحلية إلا أنها ساهمت أخيراً في تحديد التوجه العام للبورصات العربية. ويشار إلى أن أكبر أسواق الأسهم الإقليمية من حيث القيمة السوقية، ألا وهو سوق الأسهم السعودية، لا يسمح للأجانب بامتلاك الأسهم إلا بشكل غير مباشر عن طريق صناديق الاستثمار التي تديرها البنوك المحلية، في حين أن أسواق كل من الإمارات والكويت ومصر وقطر والأردن تشهد وبشكل متصاعد زيادة في حجم الاستثمارات الأجنبية في بورصاتها.

إن أكبر المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة المالية الحالية هو احتمال حصول تباطؤ اقتصادي عالمي. فالهبوط الذي سُجل أخيراً في أسعار العقارات السكنية في أمريكا وغيرها من الأصول والذي صاحبه ضغوط إضافية على عملية التسليف سيكون له أثر سلبي على المستهلك الأمريكي المثقل أصلاً بأعباء الديون، مما قد يؤدي لاحقاً إلى ظهور أزمة في قطاع التسليف عن طريق بطاقات الائتمان وارتفاع في معدلات تخلف الشركات عن سداد ديونها. وهذه كلها بوادر لعملية تباطؤ اقتصادي قد تطول أو تقصر بحسب السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة. وسيشعر القائمون على السياسة النقدية في دول المنطقة أنهم مضطرون لمجاراة السياسة النقدية التوسعية التي أخذت الولايات المتحدة باتباعها أخيراً، وهذا سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية وأسعار صرف العملات العربية المرتبطة بالدولار وسيزيد من الضغوط التضخمية التي ظهرت مؤخراً في عدد من دول المنطقة.

العلاقات الدولية وتأثرها بالأزمة العالمية

يدور موضوع العلاقات الدولية حول تحديد وتحليل الأنساق الدولية التي تدور حول التعاون و النزاع التي تربط الفواعل الخارجية للدولة مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية وحركات أخرى. كما تدرس أحيانا سلوكيات وأفعال بعض الشخصيات التي لها دور وتأثير في العلاقات الدولية ولابد من التركيز على مفهوم خارجي. ذلك أن هذا الأخير يحدد مجال وميدان العلاقات الدولية مسرح يفتقر إلى سلطة مركزية تنظم القوة وتوزعها تبعا

لقواعد قانونية متفق عليها أوهناك محاولات عديدة للوصول إلى إجماع للمجتمع الدولي حول إطار العلاقة المصلحية بين الفواعل مثل : القانون الدولي، قانون البحار، ميثاق الأمم المتحدة.

لكن هذا الأخير لم يصل إلى فرض أسلوب ووسائل الضغط على الأطراف التي تسلك سلوك مكافئ لها "النظام الدولي الجديد" يحاول تطبيق ذلك لكن إرادة الطرف القوي وليس الإجماع التي تفرض على الأطراف الأخرى ما تقوم به.

أي أن التفرقة بين مجتمع دولي أو الدولة يبحث عن الوسائل للوصول إلى ذلك هو الذي يحدد لنا مجال للبحث ذلك لأن القواعد في مجال المجتمع التالي غير مراقبة حيث تتفاعل حسب قدرتها للتأثير في قواعد اللعبة . فهذا المجال مركب ينبغي تحليله من خلال مقاربة أو إطار نظري يقدم للطالب أو يقترح عليه وسائل تمكنه من معالجة المواضيع المرتبطة بهذا المجال مثل الحرب والسلم. فوظيفة السلم في العلاقات الدولية تدور بمحاولة تنظيم المعطيات المتنوعة باقتراح علاقة بينهما حتى تقدم على شكل منتوج مفهوم ووفي.

مفهوم العلاقات الدولية :

تتعدد المناهج المستخدمة في دراسة العلاقات الدولية، وإن كانت تلك المناهج تتــدرج ضــمن مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة المناهج التقليدية، ومجموعة المنــاهج المعاصــرة. ومــن أشهر المناهج التقليدية، المنهج التاريخي، والمنهج القانوني، والمنهج الواقعي أو منهج سياسات القوة، ومنهج المصالح القومية.

وبالنسبة للمنهج التاريخي فإنه يعلق أهمية كبرى على تطــور التــاريخ الدبلوماســي، وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية في صورها ونماذجها المعاصــرة جــذورًا وامتــدادات تاريخية سابقة، كما ينسب إلى هذا المنهج مزايا أخرى عديدة منها ما يتمتع به من قدرة علــى تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو إخفاق قادة تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو إخفاق قادة الدولة في انتهاج سياسات خارجية معينة في ظروف دوليــة معينــة. كــذلك فــإن التاريخ يخدم، في اعتقاد أصحاب هذا المنهج، كعمل للتجريب والاختبار للعلاقة التي تنشأ بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية، وذلك مــن منطلــق أن لكــل موقــف دولــي طبيعتــه وخصائصه المتميزة، وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو.

أما المنهج القانوني فإنه يركز بالأساس على العوامل والاعتبارات القانونية التي تحيط بعلاقات الدول ببعضها، ومن أمثلة ذلك: الالتزامات التي تنشأ عن تعاقد الدول مع بعضها بموجب معاهدات أو اتفاقيات أو مواثيق دولية محددة تؤمن بها مصالحها المشتركة، أو تحديد عنصر المسؤولية عن التصرفات التي تلجأ إليها الدول وتمثل خرقًا لالتزاماتها التعاقدية، أو التمييز بين صور الاعتراف الدولي المختلفة وبالتحديد الاعتراف القانوني والاعتراف بالأمر الواقع، أو تقرير الوسائل المتبعة في تسوية المنازعات الدولية سلميًا، ومن ذلك أساليب الوساطة والتوفيق والتحكيم وتقصي الحقائق والمساعي الحميدة، الخ.

وأما المنهج الواقعي فإنه يستند إلى المنطق الذي يزعم أن القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، وأنه إذا كانت صراعات القوة تغلف أحياناً ببعض الشكليات القانونية أو الدواعي والمبررات الأخلاقية، فإن هذا الغلاف الخارجي يجب ألا يخدعنا عن هذه الحقيقة الأساسية التي تتحكم في توازن العلاقات الدولية برمتها. ومن الأسباب البارزة التي تقال في صدد الدفاع عن هذا المنهج، هو أنه يحاول تفسير السلوك الدولي تفسيرًا منطقيًّا عقلانيًّا يستند إلى معطيات الأمر الدولي القائم وحقائقه الثابتة دون أن يتجاوزه إلى تصور العلاقات الدولية من زاوية ما يجب أن تكون عليه على غرار ما يفعل المثاليون.

وفيما يتعلق بمنهج المصالح القومية، فإنه يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياساتها الخارجية. بمعنى آخر، فإن المصلحة القومية تشكل عامل الارتكاز الأساسي في تخطيط السياسة الخارجية لأي دولة في العالم، كبيرة كانت أو صغيرة، إلخ.

هذا وقد ظهرت مناهج مختلفة مساعدة أو أدوات تحليل مفيدة من حقول شتى كنظرية المباريات من المنهج الإحصائي، وتحليل النظم، وغيرها.

إذاً أن الدراسة العلمية للعلاقات الدولية شهدت عدة منظورات ساد كل منها مرحلة من مراحل تطور هذه الدراسة، وتبلورت الاختلافات بين هذه المنظورات المتعاقبة، فإذا كانت صورة 'سياسات القوى' قد عكست خبرة النصف الأول من القرن العشرين وحتى العقد السابع، فإن خبرة الربع الأخير من هذا القرن قد أبرزت تغيرات هيكلية في السياسات الدولية يترتب عليها عدم ملاءمة دراستها من خلال منظور 'سياسات القوى'. من ثَمَّ ظهرت الحاجة إلى اتساع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط، وعلى مفاهيم القوة والصراع أساسًا، وذلك

نظرًا لبروز دور فاعلين جدد من غير الدول، ولبروز أهمية موضوعات جديدة تحدث تحـــولاً في النظام الدولي المعاصر تحت تأثير قوى الاعتماد المتبادل الدولي المعقد، فلقد اقتضت هـــذه الأوضاع الدولية المتطورة النظر للعالم باعتباره نظامًا من التفاعلات التي يلعب فيها فـــاعلون آخرون من غير الدول دورًا مهمًّا حول موضوعات سياسية واقتصادية جديدة تخلق عمليـــات جديدة تتجه بالنظام نحو نوع من التعاون والتكيف وليس نحو العنف والصراع فقط ودائمًا.
وهكذا فإن الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية تناولت خصائص أساسية للـــسياسات الدولية المعاصرة من خلال ثلاثة محاور: الفاعلون الدوليون، نطاق وأولويـــة الموضـــوعات، العمليات الدولية.

ولقد واجه المنظور العالمي – سواء في كلياته أو في تفريعاته التي تبرز الاختلافـــات بين روافده كما رأينا – انتقادات عديدة من أنصار المنظور التقليدي، ومن ناحية أخرى برزت مجموعة من التحليلات التوفيقية التصالحية بين افتراضـــات ونتـــائج المنظـــورين التقليـــدي والعالمي على أساس أن هناك صورًا للاستمرارية وأخرى للانقطاع في الـــسياسات الدوليـــة المعاصرة، بحيث لا يمكن التمسك بصورة مطلقة بمعطيات وافتراضـــات ونتـــائج كـــل مـــن المنظورين على حدة؛ ذلك لأن كلاًّ من الواقعية والعالمية تقدم منطلقات مهمـــة لفهـــم عمليـــة التطورات الدولية؛ لأن العالم أصبح أكثر تداخلاً وتعقدًا مما تصفه كل من الرؤيتين على حدة؛ حيث إن كلاًّ منهما يعبر عن جزء فقط من حقيقة النظام الدولي المعاصر، ومن ثَمَّ فـــإن هـــذه الرؤية التوفيقية ترى ضرورة الربط بين إسهاماتهما لتقديم رؤية أكثر اكتمالاً

مستجدات الأزمة العالمية في ظل العلاقات الدولية

سرعة التطورات المالية والاقتصادية في العالم لا تتيح التقـــاط الأنفـــاس، فالأزمـــات تتوالى وعمليات الإفلاس شبه يومية وأسعار السلع الأولية، وخصوصاً النفط، تتهـــاوى نحـــو القاع، في الوقت الذي تتجه فيه الأنظار نحو الاجتماعات والقمم العالمية لعلّ وعسى تسفر عن بارقة أمل للخروج من هذا المأزق.

من هنا اتجهت اهتمامات البلدان كافة نحو قمة مجموعة العشرين التـــي عقـــدت فـــي واشنطن العاصمة في شهر نوفمبر – 2008 في ظل مستجدات اقتصادية عالمية من ضـــمنها بروز كثير من البلدان الناشئة التي احتلت مواقع مهمة فـــي العلاقـــات الاقتـــصادية الدوليـــة، كالصين والهند والبرازيل ومنظومة دول مجلس التعاون الخليجي والتي تحاول البحـــث عـــن

موقع لأجندتها الخاصة المعبرة عن مصالحها، بما في ذلك تمثيل هذه البلدان في المنظمات الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين.

منذ سنوات وبلدان الغرب تحاول لجم هذا التطلع للبلدان الناشئة للحفاظ على استمرارية العمل بالآليات السابقة التي تمخض عنها مؤتمر برايتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية.

ومع اهتزاز الاقتصاد العالمي والناجم عن الأزمة المالية العنيفة التي تعصف بالعالم في الوقت الحاضر، حدثت هزة مرافقة شملت كثيراً من المفاهيم التي سادت في العقود الستة الماضية، وخصوصاً المطالبة بإقامة أنظمة مالية واقتصادية تستجيب لروح العصر وتعكس موازين القوى الاقتصادية والإستراتيجية المستجدة في بداية القرن الواحد والعشرين.

والحال أن الأزمة المالية العالمية دفعت بأوروبا الموحدة إلى الانضمام لهذه المطالب في الأشهر القليلة الماضية، ما أكسبها زخماً وبعداً جديدين، إلى درجة أن الرئيس البرازيلي صرح بعد انتهاء قمة العشرين التي عقدت في واشنطن في شهر نوفمبر/ 2008، قائلاً «إنني لم أكن أتصور قبل ستة أشهر أن تحتل مساهمة بلدي البرازيل هذا الموقع المهم في إقامة نظام عالمي جديد».

يبقى أن تستوعب الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة الرئيس المنتخب باراك أوباما هذه الحقيقة لتعمل بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والصين والهند وبقية البلدان الناشئة ليتمكن العالم من وضع أنظمة مالية واقتصادية أكثر ثباتاً وشفافية للحد من التأثيرات السلبية للأزمات المالية التي يتعرض إليها الاقتصاد العالمي بين حين وآخر.

لحسن الحظ أن العرب لم يكونوا غائبين عن هذا اللقاء الذي يؤسس لنظام مالي عالمي جديد، وذلك من خلال دعوة السعودية لهذا اللقاء، وبما أن السنوات المقبلة ستشهد وضع هذه الأسس الجديدة، فإنه من المهم أن تكون للبلدان العربية رؤيتها لهذه التغيرات المرتقبة، وذلك انطلاقاً من مصالحها، كقوة اقتصادية مؤثرة، وخصوصاً في مجال الطاقة والصناعات المرتبطة بها.

من الواضح أن التغيرات والأنظمة التي سيتم وضعها، ستحدد طبيعة العلاقات المالية والاقتصادية في القرن الواحد والعشرين، وبالتالي، فإنه لابد أن تتم بلورة رؤية عربية للقمة

المقبلة لمجموعة العشرين في شهر فبراير/ شباط 2009, سواء من خـــلال مجلـــس التعـــاون الخليجي أو من خلال الجامعة العربية.

في هذه الحالة فقط يمكن أن يكون للعرب موقع ومساهمة فعالة في إدارة شؤون العالم المالية والاقتصادية، وإذا كانت الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية قد فوتت هــذه الفرصـــة لاعتبارات عدة، فإن الفرصـــة الآن مواتيـــة لـــدور عربـــي يعكـــس الأهميـــة الاقتـــصادية والإستراتيجية للعالم العربي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

مصداقية السياسات النقدية في ظل الأزمة المالية

تهدف السياسة النقدية بصيغتها العامة في أي اقتصاد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها على صعيد الاقتصاد الكلي تعزيز النمو وتحقيق الاستقرار السعري والمحافظة على اســـتقرار الأسواق المالية . ويشير تطور الأدبيات في الاقتصاد النقدي إلى أن تحقيق ذلك يتطلب تفاعل القطاع الخاص . ويقوم القطاع الخاص أو المتعاملون في الأسواق بتصديق البنـــك المركـــزي بأنه يسعى وراء تحقيق هذه الأهداف. وفلسفة التصديق تعمل على تغيير توقعـــات المتعـــاملين في الاقتصاد وتجعلها تتطابق مع الأهداف المعلنة للبنك المركزي .

هذه الفلسفة أو الميكانيكية البسيطة تساعد الاقتـــصاد علـــى الوصـــول إلـــى حالـــة التـــوازن والاستقرار. فعلى سبيل المثال، إذا أعلن البنك المركزي عن نيته في تخفيض معدل التـــضخم خلال الفترة المقبلة فإن ذلك سيحفز القطاع الخاص على زيادة إنتاجه أو المعروض من السلع والخدمات اليوم لتحقيق أكبر ربح ممكن. الأمر الذي يساعد فعلياً على تقليل معدل التضخم.

تُعرف المصداقية بأنها درجة الثقة التي يمنحها القطاع الخاص للبنوك المركزية بنـــاءً على قدرتها في إدارة الاقتصاد الكلي وتحقيق الأهداف المعلنة . ولكن في حقيقة الأمر وعلـــى أرض الواقع تواجه البنوك المركزية مشكلة تسمى عدم الاتساق الزمنـــي وتعنـــي أن القطـــاع الخاص يؤمن بأن البنك المركزي غير قادر بصورة مطلقة على تحقيق الأهداف المعلنة بسبب تغيير التفضيلات والأولويات لهذه البنوك . وعلى الرغم من ذلك فإن البنوك المركزيـــة فـــي الدول المتقدمة خلال العقدين الماضيين استطاعت بناء رصيد كبير من الثقة بينها وبين القطاع الخاص . واعتمدت في هذا البناء على مجموعة من العوامـــل أبرزهـــا: انـــسياب معلومـــات صحيحة ودقيقة عن الوضع الاقتصادي (الشفافية) وتدريس وشرح مبادئ علم الاقتـــصاد فـــي

المدارس والجامعات لضمان استجابة متماثلة من القطاع الخاص تساعد الاقتصاد على الانتقال من حالة إلى حالة أخرى بسهولة ويسر .

ويشار إلى أن الفكر الاقتصادي الرأسمالي يعتمد بصورة أساسية على أداء القطاع الخاص ومدى استيعابه للتغير في المؤشرات الاقتصادية في توجيه دفة الاقتصاد . ويمكن تسمية العلاقة بين القطاع الخاص وواضعي السياسة النقدية "بنظرية اللعبة" وهي مجموعة من الأفعال وردات الأفعال كفيلة بدفع الاقتصاد إلى مواقع جديدة ينتج عنها تغير في مؤشرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم ومعدل البطالة وسعر الصرف) .

استطاعت الأزمة المالية العالمية الحالية أن تكسر حاجز الثقة بين البنوك المركزية والقطاع الخاص، كما يمكن القول أيضا أنها كسرت علاقة الثقة بين النظام المالي والقطاع الخاص . فالخسائر في أسواق الأسهم والسندات حول العالم كبيرة وهنالك حالات إفلاس عديدة في قطاع البنوك . وتؤكد أسباب الأزمة المالية العالمية أن هنالك خللاً واضحاً في النظام المالي العالمي ناجماً عن غياب أو ضعف رقابة البنوك المركزية على الأسواق والمؤسسات المالية والتي أدت في محصلة الأمر إلى سياسات نقدية خاطئة. حيث تبين أن بعض البنوك والمؤسسات المالية الضخمة والتي تحتفظ بكم هائل من السيولة لا تخضع لرقابة صارمة من البنك المركزي مما يجعل الأهداف المعلنة في مهب الريح. بالإضافة إلى أن التوسع في كل من تحويل القروض إلى أوراق مالية معقدة، والتوسع في الرهون العقارية الأقل جودة الأمر الذي أثر سلباً في حجم السيولة في الأسواق . ونتيجة لهذا الوضع الجديد فإن السؤال الكبير المطروح الآن هل يمكن إعادة الثقة بين القطاع الخاص والنظام المالي خصوصاً السياسة النقدية؟ إن العلاج للخروج من الأزمة لابد أن يبدأ من هذه النقطة وهو تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والسياسة النقدية. فكلما استطعنا ترميم هذه العلاقة بسرعة يكون الخروج من النفق المظلم لهذه الأزمة أسرع. وأود التأكيد على أن الجانب الكبير من العمل لإعادة الثقة والرابط بين أطراف النشاط الاقتصادي يكون بالاعتماد على الجانب التشريعي . ويلاحظ بأن أولى خطوات مد جسور الثقة تم اتخاذها من خلال تأكيد الدول على تبني سياسة دعم أنظمتها المالية .

من جهة أخرى، المشكلة الأخطر التي تواجه الاقتصاد العالمي توجد في الدول النامية، فالقطاع الخاص يعتمد على الدولة في حل المشكلات الاقتصادية، وهو غير مدرب على فهم المؤشرات الاقتصادية . علاوة على ذلك، فإن البنوك المركزية أيضاً في هذه الدول

غير مهيأة للتعامل مع أزمات مالية كبيرة بحجم الأزمة الحالية. فهنالك حقيقتان هامتان تضعان علامة استفهام كبيرة حول دور وديمومة البنوك المركزية كمؤسسات رائدة لها قدرة لا متناهية في توجيه دفة الاقتصاد نحو بر الأمان، وهما:

أولاً: إن تبني سياسة سعر الصرف الثابت مقابل عملة أجنبية معينة يجبر السياسة النقدية دائماً على عمل ردة فعل وليس فعل أصيل مبادر قادر على تحقيق هدف محدد ومعلن أو المساهمة في حل أزمة. ويمكن القول إنه في هذه الحالة لا يوجد أي تفاعل بين القطاع الخاص والبنوك المركزية. وفي غياب ثقافة اقتصادية واضحة المعالم يصبح اعتماد القطاع الخاص كبيراً على الإشاعات والمعلومات الخاطئة والتي ستأخذ الاقتصاد إلى التهلكة .

ثانياً: حجم الخسائر الضخمة التي تحققها البنوك المركزية في عدد كبير من دول العالم الثالث. فهذه الخسائر تمنع البنوك المركزية من التدخل لحماية الاقتصاد . أما السبب الرئيس لهذه الخسائر هو انخراط هذه البنوك فيما يسمى بنشاطات شبه مالية كعمليات السوق المفتوحة بواسطة أدوات مالية يصدرها البنك المركزي نفسه والاستثمارات المحلية والأجنبية وإعادة هيكلة البنوك الضعيفة ومَنح الحكومة قُروضاً بأسعار فائدة مخفضة جداً وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في ظل وجود تقلبات في سعر الصرف . وتشير البيانات المتاحة إلى أن خسائر البنوك المركزية في مجموعة من دول أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال لا الحصر، تصل إلى نسب تتراوح بين 2% – 6% من الناتج المحلي الإجمالي. أما في زيمبابوي، فوصلت خسائر البنك المركزي إلى ما نسبته 75% من الناتج المحلي الإجمالي. فتبعاً لذلك، فإن زيمبابوي تعاني من أرقام خيالية لمعدل التضخم وصلت في عام 2007 إلى 10453% وفق بيانات صندوق النقد الدولي .

مصداقية السياسة النقدية شرط أساسي لتحقيق الأهداف الاقتصادية. الاقتصاد العالمي يعاني من أزمة مالية تتعمق يوماً بعد يوم وركود قد يتحول إلى كساد. وتقديم حلول ناجعة للأزمة يتطلب توحيد الجهود العالمية في مجال السياسات الاقتصادية. ان التباين في مصداقية وأداء السياسات النقدية بين الدول المتقدمة والنامية من المحتمل أن يكون معيقاً كبيراً للخروج من هذه الأزمة. ان السياسات النقدية الحالية في الدول النامية هي نتاج مشاورات وتطبيق

برامج التصحيح الاقتصادي والتي تمت خلال العقدين الماضيين مع صندوق النقـد الـدولي . فهل آن الأوان للاقتصاد العالمي أن يدفع ثمن هذه البرامج والسياسات؟

العلاقات الدولية في ظروف الثورة المعلوماتية

العولمة والثورة المعلوماتية أصبحت في الآونة الأخيرة من أهم المواضيع حساسية في إطار الحوار الدولي الجاري لتحليل تأثيرات الثورة المعلوماتية المختلفة وطرق التحكم بتطور الأحداث على الساحة الدولية. ويجري هذا في الوقت الذي يشكك فيه البعض بإيجابيات العولمة على الجوانب المالية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية والأيديولوجية والإعلامية والاتصالية في العلاقات الدولية المعاصرة. في الوقت الذي يصور صندوق النقد الدولي العولمة بأنها: "مستوى متصاعد من التكامل الحثيث للأسواق السلعية والخدمية ورؤوس الأموال". وأشار ي.س. إيفانوف وزير الخارجية الروسي في كتابه "السياسة الخارجية الروسية في عصر العولمة" إلى بعض العناصر الرئيسية لعملية العولمة، السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وحاول تحليلها من وجهة النظر الروسية، وذكر أنها فجرت الحياة الحضارية وغيرت صورة الإنسانية.[2]

بينما يعتبر أكثر المتخصصين أن مصطلح "العولمة" يعني مرحلة حديثة من التطور الرأسمالي الدولي، أو أنها تمثل المرحلة الأخيرة للإمبريالية. والتعريف الأكثر وضوحاً جاء على لسان الأكاديمي الروسي المعروف أ.ي. أوتكين الذي قال أن "العولمة فرضت نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة، وأفرزت نظاماً عالمياً يوحد الاقتصادات الوطنية لدول العالم ويجعلها تعتمد على حرية تنقل رؤوس الأموال، والاعتماد على الانفتاح الإعلامي الدولي، وعلى التجدد السريع للتكنولوجيا، وتخفيض الحواجز الجمركية وإطلاق حركة البضائع ورؤوس الأموال، وزيادة التقارب الاتصالي بين الدول الذي هو من ميزات الثورة العلمية التي ترافقها حركة اجتماعية دولية أصبحت تستخدم أشكال جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال المرئية، وخلقت نوعاً من التعليم الأممي".

مستقبل العلاقات الدولية في ظل الأزمة العالمية

من الممكن توقع مستقبل انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في مسعاها لفرض هيمنتها على العالم خلال السنوات العشرين القادمة. لأن هذه الدولة مستمرة في المضي على طريـق زيادة الهوة بينها وبين المجتمع الدولي في مجالات العلاقات الماليـة والاقتـصادية والعلميـة

والتكنولوجية والحربية والسياسية وغيرها، وخلال سنوات الفترة الرئاسية الأولى مــن حكــم كلينتون (1992 – 1996) للولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع المؤشــر الاقتــصادي للــدخل القومي بحوالي 4 % سنوياً، وهو ما حدث للدخل القومي الألماني، وخلال الفتــرة الرئاســية الثانية لكلينتون (1996 – 200) زاد الدخل القومي الياباني، وتحدث الكثيرون عن "المعجزات الاقتصادية" الأخرى، وفي الواقع أن المعجزة جرت في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. لأن العولمة في ظروف القطب العالمي الواحد تضيق على الدول المستقلة الكبــرى الأخــرى، ولا تدعهم يسلمون بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعولمة. ولا يستبعد أن واشنطن كقائد ســتقوم بتنفيذ خطط إستراتيجية لإضعاف أو إنهاك تلك الدول. وهنا لابد من التــذكير بمــا كتبــه س. هنتنجتون: من أن "النظام أحادى القطبية يبشر بقيام دولة عظمــى واحــدة، وغيــاب الــدول العظمى الأخرى وعدد كبير من الدول الصغيرة". لنــستنتج أن دولاً كبيــرة مثــل روســيا، والصين، والهند غير مرغوب بها للولايات المتحدة الأمريكية ليبرز سؤال مهــم إلــى متــى ستستمر حالة عالم القطب الواحد هذه ؟

وهو ما حاول الإجابة عنه الأكاديمي الروسي ن. مويسييف معتمــداً علــى قــوانين الرياضيات مؤكداً عدم إمكانية الاحتفاظ بهذا الوضع لفترة طويلة، لأن التاريخ أثبت أنــه فــي كل مرة أدارت فيها قوة عظمى واحدة العالم دون أن يكون لها قوة معادلــة انهــارت كرومــا والإمبراطوريات الأخرى التي سيطرت على العالم القديم منفردة، وشبه هذا الوضع بكرســي يستند على ساق واحدة. وذكر أنه: "بعد التدمير الإجرامــي لمركــز القــوة الثــاني (الاتحــاد السوفييتي السابق)، الذي قامت به جماعة صغيرة انهار التوازن السلمي لعالم ما بعد الحــرب العالمية الثانية، ودمرت طبيعة تطور الأحداث في عملية التفاعل الكوني، وأصبح كــل شــيء مرتبط بشكل جديد من أشكال القوة العسكرية"وبدأت تظهر مساعي واشنطن التي تعلــم أنــه لا يمكنها الصمود طويلاً وحيدة، للحصول على مساندة غرب أوروبا لتكون الشريك الاستراتيجي الأصغر. في الوقت الذي أخذت فيه بعض الدعوات بالظهور تدعوا الغــرب بالــسعي لبنــاء تحالف أمريكي أطلسي من أجل تحقيق الاستقرار في العالم.

وأدى تركيز مراكز القوى المالية والاقتصادية والتجارية إلى تحول شــرق وجنــوب شرق آسيا إلى مركز لنصف الاقتصاد العالمي المالي والتجاري والسكاني. وتوقع الــبعض أن تملك الصين حتى عام 2020 أكبر اقتصاد عالمي، مشيرين إلــى أن هــذا لا يعنــي وزنهــا العسكري والسياسي بل بمستوى الحياة في الصين نفسها الذي ســيتفوق علــى نظيــره فــي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأن الصين لن تترك واشنطن تتحكم بالعالم وحدها. وأن

الهند بسكانها الـــ 1.2 مليار نسمة ستصبح الدولة الرابعة في عالم الاقتصاد، ووفق توقعـــات البنك الدولي، ستبقى ثلاث دول غربية هي الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والبرازيـــل؛ ضمن الدول العشر الأكثر تتطوراً اقتصادياً في العالم حتى عام 2020 والسبع الباقية في آسيا. رغم أن التأثير المباشر على العلاقات الدولية خلال العشر سنوات القادمة ســيبقى كمـــا فـــي السابق متركزاً في ثلاثة مراكز للقوة هي الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحـــاد الأوروبـــي، واليابان، ومن المتوقع أن تنضم إليهم الصين والهند وأن تلعب روسيا وحلفائهـــا دور مركـــز الثقل على تطور الأحداث العالمية.

ومن تحليل لتوقعات المتخصصين الأجانب، يمكن أن نجد أن العولمة:

عززت التشابك الاقتصادي والأمني لمختلف الدول، وتغيرت إلى حد بعيـــد الأجنـــدة السياسية الدولية، ورافقها تغيير لأفضليات مصالح الدول على الساحة الدولية وتبدلت إمكانيات وسائل تنفيذ سياستهم الخارجية.

وأن مفهوم "قوة الدولة" تغير من الاعتماد على القوة العسكرية إلـــى الاعتمـــاد علـــى تطوير الموارد المالية والاقتصادية والمعلوماتية والفكرية للدولة.

وأن دور اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية تبدل مـــن التحالفـــات والاتحـــادات العسكرية والسياسية، إلى التحالفات والاتحادات التجارية والاقتصادية الإقليمية، والدولية مثال: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي لآســـيا والمحـــيط الهـــادي، والرابطـــة الاقتـــصادية "أوروآسيا"، ومجلس تعاون دول الخليج العربية، وغيرها لتبقى في مقـــدمتها مجموعـــة "دول الثمانية الكبرى"، وهو ما يعني تحول السياسة العالمية والدبلوماسية نحو الاقتصاد.

وأن العولمة كانت السبب في ارتفاع نسبة الوعي القومي بين ســـكان الكـــرة الأرضـــية، ويمكن أن تؤدي إلى ارتفاع عدد الدول المستقلة. خاصة وأن عدد الدول المستقلة كـــان (50) دولة بعد الحرب العالمية الثانية، وأن منظمة الأمم المتحدة تـــضم فـــي عـــضويتها الآن 192 دولة، مع إمكانية زيادة هذا العدد خلال السنوات القادمة، بسبب وجود أقليات عرقية في أكثـــر من (100) دولة ويزيد عدد أفراد كل جالية عن المليون نسمة، مع إمكانية انهيار تلك الـــدول وانقسامها إلى دول مستقلة، كما حدث في الاتحاد السوفييتي السابق الذي انقـــسم إلـــى خمـــسة عشر دولة مستقلة، ويوغوسلافيا التي انقسمت إلى عدة دول لم يزل الصراع قائماً بينها حتـــى الآن، وتشيكوسلوفاكيا التي انقسمت إلى دولتين مستقلتين، وإثيوبيا التي انقسمت إلـــى دولتـــين مستقلتين. وفي أحسن الظروف يمكن قيام فيدراليات شبه مستقل ذاتياً في بعض تلـــك الـــدول

متعددة القوميات، وهو ما تسعى إليه الدول العظمى وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكيـــة في الوقت الحاضر، مثال الحالة العراقية، والحالة السودانية، والحالة الروسية، وغيرها.

- وأن ارتفاع عدد الدول قد يؤدي إلى تراجع دور تلك الدول وشخصيتها ضمن الحدود الدولية المعترف بها (كما يجري الآن في غرب أوروبا).
- وأنه من المرجح زيادة عدد الصراعات العرقية والحدودية. وإعلان أكثر مـــن (50) منطقة مناطق نزاع، بالإضافة إلى أكثر من (150) صراعاً على الحـــدود البحريـــة، وأكثر من (30) جزيرة تقع ضمن مناطق النزاعات.
- وتوقع انهيار دور المنظمات الدولية الحكومية بداية من منظمة الأمم المتحدة، وازديـــاد تأثير المنظمات غير الحكومية، مثل: الخضر، وأطباء بلا حدود، وغيرهم.
- ومطالبة أغلبية الدول النامية بحق تقرير المصير مما سيعرض مبـــدأ عـــدم المـــساس بحدود الدولة ووحدة أراضيها إلى خطر كبير، ولنتصور ماذا ســـيحدث لـــو أعلنـــت التيبت، ومنغوليا الداخلية، وسينزيان حق تقرير المصير في جمهورية الصين الشعبية، أو إذا أعلنت كشمير حق تقرير مصيرها في جمهورية الهند، أو إعلان السكان السود واللاتينيين في الولايات المتحدة الأمريكية حق تقرير مصيرهم ؟
- وزيادة خطر انتشار السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، وزيـــادة عـــدد الدول التي تملك السلاح النووي بعد انضمام إسرائيل والهند وباكستان لتلـــك الـــدول إضافة لعشرات الدول القريبة من امتلاك السلاح النووي.
- وتأثير العولمة على العلاقات الدولية والعمل الدبلوماسي منذ بدايـــة القـــرن الحـــادي والعشرين حيث أخذت تظهر على الخط الأول مسائل عـــسكرية وسياســـية، رافقتهـــا أزمات عسكرية، ولقاءات قمة، غلبت عليها مـــسائل التجـــارة الخارجيـــة، والماليـــة، وحماية البيئة، والتبادل الإعلامي الدولي وغيرها.
- وظهور هنتيجتون س. الذي تحدث في كتابه "تصادم الحضارات" عن الـــصراع بـــين سبع حضارات قائمة حالياً في العالم، وبجيزينسكي ز. الذي دعى في كتابـــه "رقعـــة الشطرنج العظمى" إلى هيمنة الولايات المتحدة على أوروبا وآسيا

يدور موضوع العلاقات الدولية حول تحديد وتحليل الأنساق الدولية التي تدور حول التعاون و النزاع التي تربط الفواعل الخارجية للدولة مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة

الجنسية وحركات أخرى. كما تدرس أحيانا سلوكيات وأفعال بعض الشخصيات التي لها دور وتأثير في العلاقات الدولية ولابد من التركيز على مفهوم خارجي. ذلك أن هذا الأخير يحدد مجال وميدان العلاقات الدولية مسرح يفتقر إلى سلطة مركزية تنظم القوة وتوزعها تبعا لقواعد قانونية متفق عليها أوهناك محاولات عديدة للوصول إلى إجماع للمجتمع الدولي حول إطار العلاقة المصلحية بين الفواعل مثل : القانون الدولي، قانون البحار، ميثاق الأمم المتحدة.

أي أن التفرقة بين مجمع دولي أو الدولة يبحث عن الوسائل للوصول إلى ذلك هو الذي يحدد لنا مجال للبحث ذلك لأن القواعد في مجال المجتمع التالي غير مراقبة حيث تتفاعل حسب قدرتها للتأثير في قواعد اللعبة . فهذا المجال مركب ينبغي تحليله من خلال مقاربة أو إطار نظري يقدم للطالب أو يقترح عليه وسائل تمكنه من معالجة المواضيع المرتبطة بهذا المجال مثل الحرب والسلم. فوظيفة السلم في العلاقات الدولية تدور بمحاولة تنظيم المعطيات المتنوعة باقتراح علاقة بينهما حتى تقدم على شكل منتوج مفهوم ووفي.

الخاتمة :

معظم ما يكتب عن الأزمة المالية العالمية الحالية باعتبارها أزمة اقتصادية لا أكثر، يمكن فهم أسبابها ودرء مخاطرها داخل إطار العملية الاقتصادية. ولا تشير الغالبية العظمى إلي ما هو أبعد من الاقتصاد والبورصة وسيطرة الطبقة المالية المصرفية، أي إلي الجذور السياسية للأزمة . لا يسأل أحد عن العلاقة بين الأزمة وتكاليف الغزو الأمريكي للعراق ؟ وأفغانستان ؟ وتكلفة حشد قوات حلف الناتو على حدود روسيا ؟ وتكلفة الدعم الأمريكي غير المحدود لإسرائيل؟ والتكلفة الباهظة لبرامج الدرع الصاروخي الأمريكي والتسلح؟ . الأهم لا يسأل أحد عن صلاحية نظام رأسمالي تدفعه الأزمة إلي إحراق الغذاء واستخدامه كوقود حيوي بينما يجوع ملايين البشر، خاصة أن تلك ليست أولى أزماتها، فقد سبق أن عصفت بها أزمات

مماثلة من قبل أشعلت إحداها نار الحرب العالمية الأولى ثم أزمة 1975 ، وأزمة 1981 ، وأزمة 2001 . تطرح الأزمة الحالية من جديد أهمية منهج التخطيط، وتدخل الدولة ودورها، وهو ما لجأت إليه الدول الأوربية كلها وأمريكا للتخفيف من حدة الكارثة. هل تعتبر الكارثة حدثا عارضا ؟ بسبب فئة حولت الرأسمالية إلي كازينو قمار يقوم على مبدأ المخاطرة من أجل أقصى ربح ؟ أم أن الكارثة في صميم ذلك النظام الرأسمالي ؟ بحيث لا يمكن تجنبها إلا بنظام آخر؟ وأيديولوجية أخرى؟. لقد خيبت الأزمة آمال الذين أكدوا بعد زوال الاتحاد السوفيتي وحتى وقت قريب أن الرأسمالية هي المحطة الأخيرة لقطار البشرية. وأعادت الأزمة الكثيرين إلي مبادئ الاقتصاد المخطط، ودور الدولة، في مواجهة فوضى الربح الرأسمالي . ولم تكن مصادفة أن يمسك وليم كريستول المعلق السياسي لجريدة نيويورك تايمز على أوباما المرشح للرئاسة الأمريكية استشهادا بعبارة من كارل ماركس . والآن فلنصف الأزمة التي يمر بها العالم والتي تسببت في خسارة بمقدار مئة وخمسين مليار دولار في دول الخليج وحدها ، إنها : " الرعب الذي يستشعره كل بلد حديث ..فبعد عدة أعوام من الازدهار والصفقات الجيدة، تبدأ الهمسات هنا وهناك: في الصحف والبورصة، حيث تسري بعض إشاعات الإفلاس المقلقة، ثم يصبح لإشارات الصحف معنى واضح ومحدد، وتضحي البورصة أكثر قلقا، فيما تزيد مصارف الدولة نسبة الحسم، أي أنها تجعل من الإقراض أمرا أكثر صعوبة وتقلصه حتى تبدأ أخبار الإفلاس تهطل كالمطر. ثم ما أن تندلع الأزمة حتى يبدأ النقاش والنزاع لمعرفة المسئول عنها. يقول رجال الأعمال إن المصارف هي المسؤولة بسبب رفضها القاطع تقديم القروض، ويشاركها في المسؤولية رجال البورصة بسبب تكالبهم على المضاربة، أما رجال البورصة فيحملون المسؤولية للصناعيين، وهؤلاء بدورهم يرجعون السبب إلى شح النقد المتداول في البلد.. وهكذا دواليك " .هذا هو وصف الأزمة الحالية بالدقة ، ليس من عندي، فقد جاء في كتاب "الاقتصاد السياسي " لروزا لوكسمبورج منذ مئة عام ! والسبب في أن هذا التوصيف للأزمة – رغم انقضاء قرن من الزمان – ينطبق بدقة على الأزمة الآن، هو أن القانون الرئيسي للرأسمالية ، قانون التنافس الحر لم يتبدل، ولم يتبدل تغييب كل تخطيط وتنظيم، مما يجعل ثمار النشاط الاقتصادي للبشر بعيدا عن إرادتهم . ولا يعني ذلك القانون سوى الاعتراف بأن الفوضى هي أساس النظام الرأسمالي. ولهذا فالأزمة المالية العالمية الحالية هي في واقع الأمر أزمة سياسية، أزمة نظام وأيديولوجية، وقد انعكست آثارها السلبية وسوف تنعكس علينا، على الأقل بتقليص حجم المساعدات المقدمة لدول العالم الثالث. وربما نكون بحاجة الآن إلي إعادة النظر في صحة الالتزام بروشتة صندوق النقد والبنك الدولي التي دعتنا إلي نبذ دور الدولة، والتخلي عن التخطيط والقطاع العام وللتنمية. الجانب الأكثر خطورة الكامن في الأزمة السياسية العالمية الحالية، أن الرأسمالية اعتادت حل أزماتها

الاقتصادية بتصديرها للخارج بإشعال الحروب، وهناك ما يمكن أن تجده الأزمة سببا للحروب في إيران، ودول أمريكا اللاتينية التي يعلن بعضها عداءه الصريح لأمريكا. أيا كان، فلا يمكن النظر إلي الكارثة التي وقعت باعتبارها "لعبة الاقتصاد " بعيدا عن السياسة .

نتائج البحث :

النظام الرأسمالي يعد استمراره محل جدل كبير، حيث قال أحد الاقتصاديين الغربيين يتعين أن نطلق على أمريكا ــ الولايات المتحدة الأمريكية الاشتراكية.

حتى الآن يصعب التعرّف على نتائج الأزمة ومع ذلك فما تم التوصل إليه إضافة إلى الظواهر المذكورة في البند أولاً هو التالي :

1. عجز الاقتصاد في سائر الدول عن التعامل مع الأزمة من خلال قوى السوق ودون تدخل بالمساندة من المؤسسات الحكومية.
2. انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفرية على الدولار، وإلى (1%) على الإسترليني في بريطانيا واقترابه من الصفر في النصف الثاني من العام لأول مرة منذ 315 سنة.
3. كساد تجاري وخوف بفعل التغيرات في حالة السوق وتراجع التجارة العالمية بنسبة (2.1%) خلال عام 2009م للمرة الأولى منذ عام 1981م.
4. انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى، وأيضاً في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية، وانتهاء دور المصارف الاستثمارية الأمريكية لصالح المصارف التجارية.
5. تراجع الإنفاق الخاص وهو ما ينذر بكساد شديد ما لم تقم الحكومات بتعويض ذلك بإنفاق حكومي.
6. تعديل في المعايير المحاسبة الدولية IAS ومعايير التقارير المالية الدولية.IFRS
7. تراجع أسعار النفط إلى مستويات قياسية بعد ارتفاعها إلى مستويات قياسية
8. فقدان عام للوظائف وانتشار ظاهرة البطالة بصورة عامة في كثير من الدول ومن المتوقع أن يفقد (20) مليون شخص وظائف عام 2009 ليصل إلى (210) مليون عاطل عن العمل.
9. ارتباك سياسات وأساليب الائتمان في المصارف خشية إفلاس المقترضين.
10. تسجيل خسائر كبيرة لنتائج العام 2008م والخسائر الضخمة المعلن عنها في الجهاز المصرفي تجاوزت (3) تريليون دولار وستكون الخسائر في الأسواق المالية الموازية أكبر من هذا الرقم.
11. استقرار النظام المالي والنقدي الأمريكي لم يعد ممكناً أذا ما أستمر في الاعتماد على عملة احتياط واحدة.

12. تأثير الأزمة المالية والمصرفية العالمية على البلدان العربية مازال محدوداً وبشكل غير مباشر.

التوصيات:

1. هو التأكيد على أهمية عودة المال ليلعب دوره الإنتاجي في المجتمع.
2. عودة المصارف إلى دورها التاريخي كوسيط بين المدخرين والمستثمرين .
3. أكدت الأزمة أن الفصل بين ربحية البنوك وربحية المجتمع ليست فقط سياسة ينقصها الأخلاق، ولكن أيضاً طريقة للندامة والخسارة للمجتمع.
4. عودة المصارف المركزية إلى دورها الرئيسي الرقابي ضرورة ملحة .
5. إعادة النظر في الرأسمالية إلى ما يسمى بالرأسمالية الاجتماعية .
6. ضرورة الالتزام بمعايير دولية موحدة .
7. إعادة بناء عاملي الثقة والالتزام بالحوكمة والمصداقية والشفافية لأنها أساسي التعامل ونشر الثقة في العمل المالي والمصرفي.
8. توحيد الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية أمر في غاية الأهمية .
9. مراجعة القواعد التي تحكم التجارة بالمشتقات في البورصات العالمية .
10. المساواة في المعاملة الضريبة بين الاقتصاد الحقيقي والنقدي .
11. عدم الاستهانة أبداً بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر.
12. عدم السماح بنسب عالية للمديونية في المراكز المالية.
13. الحذر من المبالغة في التعامل بالمنتجات المالية المعقدة .
14. الحاجة إلى مزيد من الإيضاح والشفافية .
15. بالنسبة لأقطارنا العربية عليها (بالعوربة) بديلاً عن العولمة ونتمنى أن تكون نتائج هذه الأزمة درس إلي جميع الدول العربية للاستفادة منها في زيادة وتنويع الاستثمارات فيما بينها .
16. العلاج بتخفيض الفائدة إلى الصفر قد يكون علاج أشد خطورة من المرضى، لأن ذلك سيؤدي إلى حالة إقبال شديد على السيولة وتصبح الفائدة المعدومة مصدر إغواء على السيولة بحسب نظرية KENYNES وهذا يسبب ظهور انكماش نقدي DEFLATION مثل ما حدث في اليابان بعد 1997م عندما خفضت أسعار الفائدة إلى الصفرية وتخفيض الفائدة علي الدولار إلي 1% بعد أحداث سبتمبر 2001 وأطلق عليها أتناء هذه الأزمة بالأموال الرخيصة .

المراجع :

د. عبد الملك عودة، د. أحمد الرشيدي، مستقبل العلاقات الدولية ، سلسلة دراسات مصرية أفريقية رقم1، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، أغسطس 2001،

دروس في نظرية العلاقات الدولية أ.د سيف الدين عبد الفتّاح / أستاذ النظرية السياسية في جامعة القاهرة.

العلاقات الدولية مفهومها وأهدافها، .د مصطفى علوي / أستاذ العلاقات الدولية في جامعة القاهرة.

قانون العلاقات الاقتصادية الدولية ، أ.د وليد عبد الحي / أستاذ العلاقات الدولية في جامعة اليرموك الأردنية.

د. عبد الملك عودة، "نظرة إستراتيجية مستقبلية للعلاقات الدولية"، مجلة شؤون عربية، عدد 103، سبتمبر 2000.

العلاقات الدولية: الروابط بين النظرية والممارسة في السياسة الدولية، ستيف سميث، ترجمة: عادل زقاغ وعبد الله راقدي.

مجلة العلاقات الدولية والتنمية، سبتمبر 2003

موقع الوقت ، معمد العسومي ،
http://www.alwaqt.com/blog_art.php?baid=8785

موقع الأسواق العربية ، نافز سويدان ،
http://www.alaswaq.net/views/20025/10/12/2008.html

جريدة الشرق الأوسط ،
http://www.aawsat.com

موقع الدكتور حازم الببلاوي ،
http://www.hazembeblawi.com/Arabic/ArticleDetails.aspx?ArticleID=264
د. حازم الببلاوي

http://www.iid-alraid.com